المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 1925
الصفحـات : 34 المسلسل : 24

ملف صحفي

في ذكرى اليوم الوطني:

سياسات حكيمة لغد أفضل....

شواهد مجد.. وعناوين فخر

أ.د. صدقه يحيى فاضل *

تحتفل المملكة هذه الأيام بذكرى يومها الوطني... أي ذكرى توحيدها، وظهورها كدولة مرموقة واحدة، على يد موحدها، وجامع شملها، ورائد نهضتها الحديثة، الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، طيب الله ثراه. ولكل دولة «يوم وطني»... يخلد حدثاً مهماً في تاريخها، وغالباً ما يكون يوم ميلادها، كدولة مستقلة. واليوم الوطني للمملكة يخلد ذكرى توحيد وتأسيس هذه الدولة على ثوابت دينية معروفة... هي مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. وهذا مما يجعل يومنا الوطني أسمى وأعطر، والاحتفاء به أنقى وأزهر .

ويمر «اليوم الوطني» للمملكة العربية السعودية، في هذا العام (١٤٢٧هـ) وهي - أي المملكة - في واحدة من أزهى وأجمل مراحل نموها وتطورها. ففي هذه الحقبة من تاريخها العريق، تشهد بلادنا العزيزة عهداً مشرقاً جديداً، إذ تمر هذه البلاد الفتية الآن بمرحلة من التنمية العصرية الشاملة، في كثير من جوانب الحياة... وتمارس سياسة خارجية أكثر انفتاحاً على العالم، بحضاراته المختلفة..... أساس هذه السياسة: محبة السلم، والحرص على الأمن الدولي، وتأكيد مبادئ وعوامل التعاون... لخدمة المصالح والقيم الإنسانية المشتركة. إنها سياسة داخلية وخارجية قديمة - جديدة... تلفت الأنظار، وتثير الاحترام، إضافة إلى دورها في توسيع أمن وسلامة ورفاه هذا البلد الأمين.

ولا شك، أن هذه السياسة ليست بـ «جديدة» - كل الجدة - من حكومة هذه البلاد... بل هي امتداد لسياسات هذا الكيان السلمية والتنموية، منذ عقود، بل منذ قيامه. ولكن بالإمكان أن نقول: إن هذه السياسات (القائمة على مبادئ سياسية وقيم أخلاقية نبيلة) تبلورت، وتضجت أكثر، في هذا العهد... بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز - حفظهما الله - في «الجديد» في هذه السياسات هو: هذا النضج، وذلك الانفتاح، وتلك الشفافية، وهذا «الزخم» المتلاحق من عمليات الإصلاح والتطوير، والتحديث.

وقد بدأ ذلك الزخم التنموي، والتطويري، يتراكم منذ حوالي عقد من الزمن، أو أقل قليلاً. بدأ على المستوى الداخلي بإجراء بعض التطويرات في مجلس الشورى، من حيث دعم صلاحياته، ودوره التشريعي والرقابي، وبقيام «الحوارات الوطنية»، والتأكيد على حقوق المرأة الشرعية، وضرورة مراعاة هذه الحقوق، ومحاولات إصلاح المناهج التعليمية والتربوية، وتطوير القضاء، وإعادة صياغة الكثير من القوانين (النظم) التي تحكم الحياة العامة، وتدير الشأن العام بالبلاد، وتصاعد محاولات محاربة الفساد والغلو والتطرف الفكري (الإرهابي) والعنصرية، وهدر المال العام. كما أجريت انتخابات بلدية... لانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية بالمملكة. وحصلت بعض المرونة في الحريات العامة، ومنها حرية التعبير.... إلخ. وتم التوسع في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ومنها مؤسسات حماية حقوق الإنسان.

كما جرى انتقال سلس للسلطة، بعد وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، رحمه الله. وتولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز، مقاليد الحكم... وإدارة دفة هذه البلاد، بيسر وتفاهم أخوي.

وتضاعف دخل المملكة من الريع النفطي... نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام... وانعكس ذلك بالإيجاب على وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي. وشهدنا «الطفرة» الاقتصادية الثانية (١٤٢٦هـ - الآن) الأضخم من سابقتها. وانضمت المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

وصدرت أكبر ميزانية للدولة، في تاريخها. وزادت الحكومة رواتب موظفيها بمقدار ١٥٪. ودعمت صناديق الإقراض الحكومي للتنمية، في مختلف المجالات. وزاد الإنفاق الحكومي على مشاريع تنمية البنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية، وشرع في تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة... سيكون لها - إن شاء الله - الأثر الطيب، في القضاء على ما تعاني منه البلاد - في مسيرتها الحضارية الراهنة من مشاكل وصعاب، في مقدمتها: البطالة، وتدهور الخدمات المختلفة، وتقادم البنى التحتية، وعجز المؤسسات التعليمية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب والطالبات، وما إلى ذلك من مشاكل.

سياسة خارجية منفتحة ودبلوماسية ناجحة :

يمكن وضع سير السياسة الخارجية السعودية في خمس دوائر (أقسام) هي: الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، دائرة العالم النامي (الثالث)، الدائرة العالمية. وفي كل دائرة، نجد أن سياسة المملكة لها «أهداف، و«وسائل» معروفة، ومتناغمة مع ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ. وقبل ذلك - وفي المقدمة - مع ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية من مبادئ، تجاه الآخرين، وعلى الساحة الدولية، بصفة عامة.

ومن ضمن «وسائل» السياسة الخارجية للمملكة: الزيارات التي يقوم بها (خادم الحرمين) لبعض الدول الشقيقة والصديقة.... تدعيماً للعلاقات الثنائية، وللسلم والأمن الدوليين.

وتتسم جولات خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله، السياسية الدولية، بأهمية إستراتيجية كبيرة... بسبب تداعياتها الإيجابية الملموسة على مصالح المملكة مع العالم الخارجي، وبالتالي على مكانتها الدولية... مما ينتج عنه: دعم لدخل، المملكة الدولي. وتتم هذه الجولات في إطار «ثوابت» السياسة الخارجية السعودية المعروفة، والتي يأتي في مقدمتها: محبة السلام، والعمل على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والرغبة في التعاون مع بقية الدول، لما فيه خدمة المصالح المشتركة، وعدم الانحياز والحياد الإيجابي...الخ

وقد اكتسبت الجولة الآسيوية التي قام بها خادم الحرمين مؤخراً أهمية خاصة... منبثقة من أهمية الدول التي زارها. فالصين هي الآن «مشروع دولة عظمى» قادمة... وينمو الاقتصاد الصيني بنسب هي الأعلى، حالياً، في العالم (حوالي ١٠٪ سنوياً)... وبالتالي، تتزايد حاجتها للطاقة (النفط) سنة بعد أخرى، وتزداد وارداتها البترولية، يوماً بعد يوم. ومجال التعاون الإستراتيجي المستقبلي بين المملكة والصين أصبح - تبعاً لذلك - يتزايد... خاصة مع حاجة المملكة لاستيراد بعض التقنية الصينية، في بعض مجالات الصناعة السعودية. وكسب الدعم السياسي الصيني لا شك سيلعب دوراً إيجابياً عميقاً في خدمة القضايا التي تهم المملكة.

وما قيل عن الصين، يمكن أن يقال، وإن بدرجة أقل، عن زيارة الهند، والعلاقات السعودية - الهندية المستقبلية. أما زيارة

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 1925
الصفحـات : 35 المسلسل : 24

ماليزيا، فهي تتويج لما يربط بين المملكة وهذا النمر الآسيوي الإسلامي من وشائج في شتى المجالات. فالنهضة الماليزية، التي بدأت منذ عقود ثلاثة، جعلت هذا القطر الإسلامي «نموذجاً»... في التنمية الشاملة، والعصرنة الفتية مع الحفاظ على الهوية والثوابت الدينية. وأصبحت ماليزيا منالاً... يمكن أن يحتذى، للحركات التنموية في العالم الإسلامي، بطوله وعرضه.

أما زيارة المليك لباكستان، فكانت أيضاً لتأكيد الروابط العقائدية والأخوية بين السعودية وهذا البلد الإسلامي الكبير. وقد قدم خادم الحرمين المزيد من المواساة الشخصية للشعب الباكستاني، إثر نكبة الزلزال التي ألمت بجزء من ذلك البلد. ومعروف أن حكومة وشعب المملكة كانوا أكثر المواسين... جراء تلك الكارثة. وقدمت حكومة وشعب المملكة دعماً، لعله الأكبر من خارج باكستان. وذلك اعتبر واجباً أخوياً، لا منة عليه، ولكنه أسهم - ولا شك - في دعم وتوثيق عرى العلاقات التاريخية بين البلدين.

واسمت زيارة المليك الأخيرة لتركيا بمحاولة دعم العلاقات التركية العربية، ودفع تركيا لتفعيل صلاتها التاريخية بالمملكة، بصفة خاصة، والعالم العربي، على وجه العموم، وأن تلعب تركيا دوراً أكثر فعالية وتأثيراً في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وأكملت جولات سمو ولي العهد، وسمو وزير الخارجية، وغيرهما من كبار المسؤولين السعوديين، الآسيوية والعربية والأوروبية، ما عملت زيارات المليك الخارجية على تحقيقه من أهداف خيرة... تخدم المصالح المشتركة للمملكة والبلاد الشقيقة والصديقة... وتسهم في استتباب الأمن والاستقرار، وتدعم السلم العالمي.

كما أتت هذه الجولات كتأكيد على رغبة المملكة في «تنويع» علاقاتها التعاونية الوثيقة، ودعمها مع كل الأطراف الفاعلة، على الساحة الدولية، وليس مع الغرب فقط... انطلاقاً من مبدأ «الحياد الإيجابي» ونبذ الاستقطاب والأحلاف، الذي هو أحد مبادئ السياسة الخارجية السعودية، كما ذكرنا.

نظرة في المستقبل القريب:

كما نوهنا، تعرف «السياسة الخارجية» لأي بلد، بأنها: «الأهداف» التي تسعى حكومة البلد لتحقيقها، خارج حدودها، و«الوسائل» التي تتبعها... لتحقيق تلك الأهداف.

ولا تحرج الأهداف عن كونها أهدافاً ما يعتبر مصالح قومية وعقائدية. أما الوسائل الرئيسة، فهي أربع: الدبلوماسية، والأدوات الاقتصادية، والأدوات الإعلامية والنفسية، والقوة المسلحة.

وتندرج زيارات رئيس الدولة، وكبار المسؤولين فيها، ضمن وسيلة «الدبلوماسية»... التي تعتبر الوسيلة الأولى والأهم في السياسة الخارجية السعودية - كما أشرنا آنفاً. فالمملكة لا تلجأ للوسائل الأخرى إلا قليلاً، ولا تلجأ للوسيلة العسكرية إلا نادراً، ونادراً جداً. ومن هنا اكتسبت سمعة دولية بأنها دولة مسالمة، ومحبة للسلام.

لقد كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ولياً أميناً للعهد، وشارك الملك فهد - رحمه الله - في النهوض بهذه البلاد. وتولى منذ حوالي نصف قرن مسؤوليات حكومية جسام، قام بها خير قيام، وكمراقب، وبناءً على ذلك التاريخ الحافل، أتوقع أن تكون أبرز «ملامح» السياسة السعودية في عهده، على المستويين المحلي والخارجي، هي، في رأيي:

١. استمرار النهج السياسي السعودي المعتدل، والمتمسك بالثوابت الدينية والوطنية المعروفة، في إطار عصري مميز.

٢. تصاعد الاعتماد على «المؤسسات» في إدارة الدولة، وتصريف شؤونها.

٣. تزايد درجة «الشفافية» والمساءلة، في تسيير الأمور العامة، وإدارة الشأن العام، عبر زيادة المشاركة الشعبية.

٤. تسريع عمليات «التطوير» في كل المجالات، بما فيها المجال السياسي.

وتستنتج هذه الملامح من قراءة التاريخ العملي، السياسي للملك عبدالله، وما يؤثر عنه من تصريحات في وسائل الإعلام المختلفة، ومما اتخذه - حتى الآن - من سياسات خيرة وحكيمة، على كل المستويات.

وسيستمر الاهتمام بالقضايا المحلية العالقة، وفي مقدمتها: دعم التنمية، واستكمال وتطوير البنية التحتية بالبلاد ومكافحة «البطالة» والفقر والأمراض، والفكر المتطرف، وإصلاح التعليم والثقافة، والقضاء. كما قد يشرع في وضع إستراتيجيات ناجعة - وطويلة الأمد - لمواجهة النقص المتزايد في موارد المياه، والانفجار السكاني الملحوظ.

أما على الصعيد الخارجي، فتظل اهتمامات المملكة، كما يبدو، كما هي، وتوجهها المتزن على حاله. وأعطيت أولوية مستحقة، وفي محلها، للعمل على استتباب استقرار هذه المنطقة المشتعلة، عبر المساهمة الأكبر في إطفاء حرائقها الكثيرة (في فلسطين والعراق، وغيرهما)... كي لا يمتد اللهب - لا سمح الله - إلى بلادنا. فما يجري حولنا، وفي جوارنا، سيؤثر - ولا جدال - علينا، سواء بالسلب أو الإيجاب.

إن هذه العوامل تؤسس - بمجرد تفعيلها - لدولة متطورة ومزدهرة... يعيش أهلها في سلام وأمن واستقرار... تظللهم مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والشورى (بمضامينها الإسلامية الغراء) ولها إسهاماتها المقدرة، في مسيرة الحصارة الإنسانية الأزلية.

(*) عضو مجلس الشورى، وأستاذ العلوم السياسية. جامعة الملك عبد العزيز.

شواهد مجد.. وعناوين فخر